الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث بشأن مشاركة الصندوق في تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة واستجابة الصندوق لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

الوثيقة: EB 2025/OR/1

التاريخ: 27 يناير/كانون الثاني 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض التحديث بشأن مشاركة الصندوق في تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة واستجابة الصندوق لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

الأسئلة التقنية:

Ronald Hartman
مدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

تحديث بشأن مشاركة الصندوق في تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة واستجابة الصندوق لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

أولا- مقدمة

1- تماشيا مع توجيه المجلس التنفيذي الصادر في عام 2018، يوضح هذا التقرير المرحلي مشاركة الصندوق المستمرة في إصلاحات الأمم المتحدة. ويسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72، الذي يركز على إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وقرار الجمعية العامة 4/76، المتعلق بتقييم نظام المنسقين المقيمين. وتندرج هذه الجهود ضمن الإطار الأوسع نطاقا لقرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

2- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، انتقلت خطة إصلاح الأمم المتحدة من مرحلة إعادة التنظيم إلى مرحلة التوطيد، مع زيادة التركيز على تحقيق آثار ملموسة ونتائج واسعة النطاق. وقد تبنى الصندوق هذا التحول بالكامل، حيث واءم بين أولوياته التشغيلية والاستراتيجية وأهداف الإصلاح العالمية. ويتوازن هذا الالتزام الثابت مع الاستخدام الفعال لموارد الصندوق، مما يضمن أن تظل مساهماته مؤثرة ومستدامة.

3- ويوضح هذا التقرير دور الصندوق كشريك نشط وتعاوني داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال مواءمة عملياته مع خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقا لعام 2030، أحرز الصندوق تقدما كبيرا في النهوض بأولويات الإصلاح الرئيسية، بما في ذلك:

(1) دعم نظام المنسقين المقيمين من خلال المساهمات المالية القوية والمشاركة النشطة من جانب المكاتب القطرية للصندوق؛

(2) تعزيز التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدمج أولويات التنمية الريفية في الأطر الوطنية؛

(3) مواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الخاصة به مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لتعزيز التماسك والأثر.

4- وبالإضافة إلى ذلك، أظهر الصندوق قيادته من خلال مشاركته في منصات السياسات العالمية، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتمكن هذه المنصات الصندوق من تشكيل المناقشات السياساتية الحاسمة بشأن الأمن الغذائي، وسبل العيش الريفية، والكفاءة التشغيلية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

5- ورغم إحراز تقدم كبير، يدرك الصندوق الحاجة إلى مواصلة الجهود لتعزيز الكفاءة والتعاون عبر منظومة الأمم المتحدة. ولا يزال التزامه بالنهوض بنتائج الإصلاح وتحسين الممارسات التشغيلية وتقديم مساهمات ذات مغزى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ثابتا.

ثانيا- النهوض بأهداف التنمية المستدامة من خلال المواءمة الاستراتيجية وتحويل النظم الغذائية

ألف- الدفع بعجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

6- اتخذ الصندوق خطوة مهمة نحو النهوض بأهداف التنمية المستدامة في عام 2017 عن طريق رسم خرائط لمؤشراته الأساسية تربطها بغايات محددة لأهداف التنمية المستدامة، وبحلول عام 2020 جرى تحسين هذه

الروابط وتوسيع نطاقها. وقد سمح هذا العمل الأساسي لشعبة سياسات العمليات والنتائج في الصندوق بدمج الخرائط الشاملة لأهداف التنمية المستدامة في نظامه بشأن إدارة النتائج التشغيلية، مما يتيح رصدا أكثر دقة والإبلاغ عن المساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- وقد أُدخلت هذه البيانات مباشرة في تقارير الأثر المستقبلية لعام 2023[1] ضمن إطار تمويل التنمية المستدامة في الصندوق، الذي يتتبع الأموال المقترضة من خلال القروض الثنائية والإصدارات الخاصة. ويؤكد هذا التكامل التزام الصندوق بالنهوض بخطة عام 2030 وتعزيز المواءمة المالية مع أهداف التنمية المستدامة. ويسلط تقرير عام 2023 الضوء على مساهمات الصندوق الكبيرة في أهداف التنمية المستدامة، من خلال المشروعات الممولة عن طريق سندات الاستدامة التي يصدرها الصندوق والتي تمكّن 8.17 مليون شخص من الاستفادة من مبادرات تحسن الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وتدعم مشروعات الصندوق مباشرة 10 من أهداف التنمية المستدامة وتساهم بصورة غير مباشرة في 16 من أهداف التنمية المستدامة و58 من غايات أهداف التنمية المستدامة.[2] وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق عزز في عام 2024 آليات الإبلاغ الخاصة به إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال مواءمة الالتزامات المالية الجديدة مع غايات أهداف التنمية المستدامة الفردية بدلا من التصنيفات الأوسع نطاقا على مستوى الأهداف، مما يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في الشفافية والمساءلة.

8- ومن خلال آليات مثل الإصدارات الخاصة المستدامة، جمع الصندوق 645 مليون دولار أمريكي لمشروعات ريفية تحويلية، مما أدى إلى دفع عجلة الاستثمارات المستهدفة في البلدان النامية.

9- وساهم الصندوق بصورة كبيرة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء التام على الجوع). وعن طريق مواءمة الأهداف المؤسسية وأطر تجديد الموارد مع غايات أهداف التنمية المستدامة، يضمن الصندوق اتباع نهج متماسك موجه نحو النتائج تجاه التحول الريفي والاستثمار في صغار المنتجين.

10- وكما ورد في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2024، قدم الصندوق دعما أساسيا إلى 1.8 مليون عضو في منظمات المنتجين الريفيين وخلق 710 194 فرص عمل، مما ساهم بصورة ملموسة في تحقيق هدفَي التنمية المستدامة 2 و8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد). وعلاوة على ذلك، تلقى 3.7 مليون فرد تدريبا على الأنشطة المدرة للدخل، مما واءم الجهود مع غايات هدف التنمية المستدامة 4 (التعليم الجيد) عن طريق تعزيز المهارات والفرص الاقتصادية.[3]

11- وفي إطار جهود بناء القدرة على الصمود، دعم الصندوق اعتماد ممارسات قادرة على التكيف مع تغير المناخ على نطاق 2.2 مليون هكتار من الأراضي، ويسّر إنشاء 040 13 مجموعة لإدارة الموارد الطبيعية والتصدي للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وأدت هذه الأنشطة أيضا إلى احتجاز كمية كبيرة قدرها 27.3 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مما ينهض بهدف التنمية المستدامة 13 (العمل المناخي).[4]

12- ودعم تطوير البنية التحتية للمياه في الصندوق 780 425 هكتارا من الأراضي الزراعية، وحصل 10.8 مليون شخص على الخدمات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق الوصول الآمن إلى الأراضي لعدد 860 50 مستفيدا، مع التركيز على إدماج المنظور الجنساني والشباب، وتعزيز هدفَي التنمية المستدامة 1 و2.[5]

---

[1] أصبح تقرير الأثر الأول الصادر عن الصندوق، والذي غطى عام 2022، متاحا للعامة في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

[2] تقرير الأثر الصادر عن الصندوق لعام 2023، https://www.ifad.org/documents/d/new-ifad.org/impact-report-2023.

[3] تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2024، الصفحة 20.

[4] المرجع نفسه، الصفحة 21.

[5] المرجع نفسه، الصفحة 20.

13- وأخيرا، كانت نتائج التغذية ملحوظة بصفة خاصة، حيث أفادت 57 في المائة من المستفيدات عن تحقيق الحد الأدنى من التنوع الغذائي، وهو مؤشر حاسم لتحسين الأمن الغذائي والتدخلات التي تركز على المساواة بين الجنسين، مما يؤكد مواءمة الصندوق مع غايات هدف التنمية المستدامة 5 (المساواة بين الجنسين) وهدف التنمية المستدامة 2.[6]

باء- مواءمة وثائق البرامج القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

14- أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة هي وثائق حوكمة محورية لمبادرات الأمم المتحدة الإنمائية بما في ذلك برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق.

15- ويساهم الصندوق بشكل نشط في صياغة أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة،[7] من خلال اضطلاعه بدور رئيسي في إعداد الاتفاقات مع الحكومات. وتشتمل الدول التي وقعت مؤخرا على أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على دولة بوليفيا المتعددة القوميات والعراق (من المقرر أن توقعها في ديسمبر/كانون الأول 2024).

16- وتُعَد المواءمة الاستراتيجية بين برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أساسية لتحقيق الحصائل المستهدفة التي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة. ويضمن الصندوق أن جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة تتواءم على نحو شامل مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة قبل الموافقة عليها. ويجري ضمان ذلك من خلال عملية ضمان الجودة.

جيم- النهوض بتحويل النظم الغذائية بعد عام 2021

17- التزم الصندوق، منذ مؤتمر قمة النظم الغذائية لعام 2021، كذلك بتحويل النظم الغذائية عن طريق مواءمة جهوده مع استراتيجيات النظم الغذائية الوطنية. وتبين قيادة الصندوق في مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية، ولا سيما قيادته المشتركة مع البنك الدولي للمجموعة 5 المعنية بالتمويل والاستثمار من أجل تحويل النظم الغذائية، دوره المحوري في تغيير النظم الغذائية العالمية. وتؤكد المجموعة 5 على توسيع نطاق أداة التدفقات المالية من أجل النظم الغذائية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الدولية لتعبئة التمويل، وعرض المشروعات المبتكرة في البلدان الشديدة الحاجة.

18- وكان أحد التطورات الرئيسية هو إدماج أهداف تحويل النظم الغذائية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق. ومنذ تنقيح المبادئ التوجيهية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية في عام 2022، أصبحت جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة تتضمن الآن تحليلات شاملة للتحديات الريفية، بما يتواءم مع استراتيجيات النظم الغذائية الوطنية. وتعزز هذه المواءمة قدرة الصندوق على تيسير حوار السياسات، وتعزيز التعاون مع الوكالتين الأخريين للأمم المتحدة اللتين تتخذان من روما مقرا لهما وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتعزيز الشراكات، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما يضمن مساهمة برامج الصندوق بشكل مفيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

19- ودعم الصندوق وضع مسارات وطنية لتحويل النظم الغذائية، مما يسّر الحوارات في 55 بلدا وساعد 60 حكومة على صياغة استراتيجياتها. وقد أصبحت هذه المسارات الآن جزءا لا يتجزأ من برامج الصندوق، وتؤدي دورا رئيسيا في تعزيز التحول الريفي والزراعي.

---

[6] المرجع نفسه، الصفحة 21.
[7] لمزيد من التفاصيل، انظر الذيل الثاني.

20- ووسّع الصندوق نطاق دعمه من خلال أداة التدفقات المالية من أجل النظم الغذائية، بالتعاون مع التحالف العالمي لتحسين التغذية وغيره لتوسيع نطاقه. وقد زودت المشروعات التجريبية في كينيا والنيجر وبيرو الحكومات ببيانات قيّمة عن تمويل النظم الغذائية، مما شجع على مواصلة توسيع نطاق هذه الأداة.[8] وعلى سبيل المثال، أبرز تقرير التدفقات المالية من أجل النظم الغذائية أنه جرى تخصيص أقل من 10 في المائة من الإنفاق الحكومي على النظم الغذائية في النيجر لتغير المناخ والتغذية والموارد الوطنية، مما دفع إلى إعادة تقييم استراتيجيات التمويل.[9] وفي كينيا، استُخدمت الأداة لتطوير أدلة بشأن التدفقات المالية ودعم المناقشات الداخلية لتخصيص الموارد.[10] وتؤكد هذه الجهود دور الصندوق في مساعدة البلدان على مواءمة الاستراتيجيات المالية مع أهداف تحويل النظم الغذائية.

ثالثا- النهوض بإصلاح الأمم المتحدة من خلال التعاون والكفاءة التشغيلية

ألف- تعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في إطار إصلاح الأمم المتحدة

21- تؤدي الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، بوصفها جزءا من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دورا رئيسيا في النهوض بخطة إصلاح الأمم المتحدة، ودفع عجلة الكفاءة على المستويين المؤسسي والقطري من خلال استراتيجية عملية تسيير الأعمال، ومكاتب الدعم المشتركة، وأماكن العمل المشتركة وغيرها من المبادرات. وتتواءم مساهمات هذه الوكالات، التي ترد في تقرير موحد لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية والتي تُشاركها سنويا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على نحو وثيق مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

22- وفي المستقبل، سيتعمق التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ضمن إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويتحول إلى نهج متماسك على نطاق المنظومة. ومع اختتام خارطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2024، ستضع مجموعة ابتكارات الأعمال أهدافا جديدة للفترة 2025-2026، مسترشدة بتوصيات هيئات الرقابة مثل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ووحدة التفتيش المشتركة لتعزيز جهود الإصلاح.

باء- الأخلاقيات ومنع سوء السلوك الجنسي وتعزيز النزاهة داخل منظومة الأمم المتحدة

23- يعمل مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق بنشاط مع منظومة الأمم المتحدة لتعزيز منع سوء السلوك الجنسي وتعزيز ثقافة النزاهة، بما يتواءم مع خطة إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا التي تركز على المساءلة والشفافية والتعاون. ومن خلال مشاركته في مبادرات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يساهم الصندوق في وضع الأطر والشراكات التي تعالج سوء السلوك الجنسي وتعزز المعايير الأخلاقية في جميع وكالات الأمم المتحدة.

24- ويتمثل أحد مجالات التعاون الرئيسية في مواءمة المبادئ التوجيهية الأخلاقية للصندوق مع معايير الأمم المتحدة الدنيا لمنع سوء السلوك الجنسي. ويعمل مكتب الشؤون الأخلاقية مع الوكالات الأخرى لتبادل أفضل الممارسات، وتنظيم التدريب المشترك وتزويد الموظفين بالأدوات اللازمة للتعرف على سوء السلوك والإبلاغ عنه ومنعه، وتعزيز نهج موحد وتعاوني لتعزيز استراتيجيات الوقاية.

---

[8] يعمل الصندوق، بالتعاون مع البنك الدولي، على توسيع نطاق تنفيذ أداة التدفقات المالية من أجل النظم الغذائية في 13 بلدا إضافيا. وسيجري توسيع النطاق بالتعاون مع التحالف العالمي لتحسين التغذية ومنظمة AKADEMIYA2063 والنظام الإيكولوجي الأوسع للدعم.

[9] https://www.ifad.org/documents/d/new-ifad.org/2-3fs-niger-report_1010.

[10] https://www.ifad.org/documents/d/new-ifad.org/1-3fs-kenya-report_1010.

25- وتعد مشاركة الصندوق في إطار مساءلة الإدارة أمرا أساسيا في إنشاء آليات واضحة للمساءلة. وتضمن المشاورات المنتظمة مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأصحاب المصلحة الآخرين أن يُنقح الصندوق سياساته لدعم الضحايا ومحاسبة الجُناة. ويعزز هذا النهج الاستباقي الآليات الداخلية ويدعم استجابة أقوى على نطاق منظومة الأمم المتحدة لسوء السلوك الجنسي. وقد أدرج الصندوق تدابير وقائية، بما في ذلك تقييمات مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، في عمليات مراجعة المكاتب القطرية، مما يضمن الامتثال لمعايير الأمم المتحدة للضمانات.

26- ويتعاون الصندوق مع الوكالتَين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لدعم المعايير الأخلاقية العالية ودعم أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال المشاركة مع شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف، شارك الصندوق في المؤتمر السنوي لعام 2024، حيث ناقش التحديات وتبادل أفضل الممارسات بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما نظم الصندوق دورات مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي لتعزيز التنسيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

27- وتمتد مشاركة الصندوق إلى فرقة العمل المعنية بالتحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتتقاسم هذه الجهود التعاونية أفضل الممارسات وتعزز الإطار الأخلاقي داخل الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، نسّق الصندوق مشاركته في الاستقصاء السنوي لعام 2024 بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذي أجراه مكتب المنسق الخاص.

جيم- المشاركة الاستراتيجية للصندوق في هيئات وآليات التنسيق الرئيسية التابعة للأمم المتحدة

28- يواصل الصندوق النهوض بإصلاح الأمم المتحدة من خلال مشاركته مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ولهذه الهيئات أهمية محورية في تعزيز تماسك وكفاءة منظومة الأمم المتحدة. وتؤكد المشاركة النشطة للصندوق في اجتماعات هذه الهيئات التزامه المستمر بالنهوض بخطة إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز التعاون على نطاق المنظومة.

29- ومن أبرز معالم هذه المشاركة مشاركة رئيس الصندوق في الدورة العادية الثانية لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام 2024 التي عُقدت في نيويورك يومَي 7 و8 نوفمبر/تشرين الثاني. وخلال هذه الدورة، ساهم الرئيس في المناقشات المتعلقة بالمسائل العالمية الحاسمة، بما في ذلك الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتفعيل خطة عام 2030. وشدد الصندوق على دوره المحوري في تحويل النظم الغذائية ومواجهة الفقر الريفي بوصفهما مسارين رئيسيين للتنمية المستدامة. ومن خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين، يعمل الصندوق مباشرة مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة الأخرى لمواءمة الاستراتيجيات وصياغة السياسات على نطاق المنظومة، مما يعزز التزامه بخطة التنمية العالمية.

30- ويؤدي عمل الصندوق ضمن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج إلى تعزيز قدرته على التأثير على الأولويات الاستراتيجية، ولا سيما تلك المتعلقة بالنظم الغذائية والتحول الريفي. وتضمن المشاركة في هذا المنتدى دمج مجالات تركيز الصندوق في مبادرات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وبالمثل، يساهم الصندوق، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في تعزيز ممارسات الإدارة والكفاءة التشغيلية عبر منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق واستخدام الموارد على نحو أفضل.

31- وبالإضافة إلى مساهماته في مجلس الرؤساء التنفيذيين، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، شارك الصندوق في اجتماع رؤساء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، حيث ركزت المناقشات الرئيسية على تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

وإجراءات المتابعة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وتشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحسين تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد وفرت هذه المشاركات منصة للصندوق للتأكيد على أهمية صغار المنتجين في تحقيق أهداف التنمية العالمية وتعزيز شراكاته مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

32- ويظل الصندوق مشاركا في إطار مساءلة الإدارة الخاص بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي يهدف إلى تبسيط عملية صنع القرار وضمان المساءلة على نطاق المنظومة. وبينما تتواصل التحديثات بشأن تنفيذ الإطار، تسلط مشاركة الصندوق الضوء على تفانيه في تعزيز الفعالية على نطاق المنظومة وضمان الاتساق في جهود الأمم المتحدة الإنمائية.

33- ومن خلال هذه المشاركات، لا يساعد الصندوق في تشكيل الاتجاه الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة فحسب، بل يعزز أيضا دوره في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد المشاركة النشطة في هذه المناقشات الرفيعة المستوى من جديد قيادة الصندوق في النهوض بالتنمية المستدامة والشاملة، مع التركيز بصفة خاصة على القدرة على الصمود، وتحويل النظم الغذائية، والتخفيف من حدة الفقر الريفي.

دال- الصندوق ونظام المنسقين المقيمين

34- بما يتواءم مع تقرير الأمين العام والقرار المعتمد، واصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بناء الزخم، مع التركيز على تعزيز قيادة المنسقين المقيمين، وتعزيز التنقل الوظيفي والتطوير، وإنشاء آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة لتعزيز المساءلة وإدارة الأداء. واستهدفت الجهود أيضا تعزيز كفاءة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تسيير الأعمال المشتركة وتحسين الإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة.

35- وتظل عمليات إدارة أداء الصندوق للممثلين القطريين متوائمة في ظل إطار مساءلة الإدارة، مدعومة بآلية تعقيبات منظمة للمديرين القطريين لضمان المساءلة المزدوجة وتعزيز دور الصندوق داخل هيكل فريق الأمم المتحدة القطري. وقد أدى هذا النهج إلى زيادة دمج مساهمات الصندوق ضمن خطة الإصلاح الأوسع نطاقا، مما عزز قدرته على تحقيق النتائج لدعم خطة عام 2030. كما تُبذل الجهود لتشجيع موظفي الصندوق على الانضمام إلى مجموعات التوظيف للمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة. وأحد المديرين القطريين السابقين للصندوق هو الآن منسق مقيم في كوبا. وتشجع شعبة الموظفين والثقافة في الصندوق بنشاط طلبات الموظفين، ويوجد حاليا عدد قليل من موظفي الصندوق ضمن المجموعة المخصصة للتعيينات المحتملة.

36- ويقوم المديرون القطريون للصندوق بتمثيل الصندوق في أفرقة الأمم المتحدة القطرية ويعقدون اجتماعات منتظمة مع المنسق المقيم وبقية رؤساء وكالات الأمم المتحدة. ويشارك أعضاء الفريق القطري للصندوق في مجموعات عمل مواضيعية مختلفة ينسقها مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة ويقدمون مدخلات مهمة للعمل الأوسع نطاقا للنظام، على سبيل المثال بشأن الرصد والتقييم، والإعاقة، والمساواة بين الجنسين. ويساهم الصندوق في العمل السياساتي ويستفيد منه ويعزز ظهوره من خلال الدعوة المشتركة والاتصالات التي ينسقها مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة.

هاء- مواءمة دورة تجديد موارد الصندوق مع اتفاق التمويل لعام 2024

37- يعد الصندوق كيانا فريدا في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويعمل بوصفه مؤسسة مالية دولية من خلال نموذج لتجديد الموارد في دورات مدتها ثلاث سنوات. وكما هو الحال مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، يستند هذا النموذج إلى حوار منظم مع أعضاء الصندوق لتشجيع الملكية الواسعة النطاق لبرنامج عمل الصندوق وبالتالي قاعدة واسعة من الجهات المانحة. ومن خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، التزمت الدول الأعضاء بتوفير التمويل الاستراتيجي والمرن الذي يمكّن الصندوق من معالجة الأهداف الإنمائية الرئيسية بفعالية. وبالنسبة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، حُدد هدف بقيمة ملياري دولار أمريكي، مما

سييسر تمويلا للصندوق يبلغ حوالي 4 مليارات دولار أمريكي وتعبئة 6 مليارات دولار أمريكي إضافية من التمويل المشترك، مما يؤدي إلى برنامج عمل بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي تقريبا. وتعمل المساهمات الأساسية غير المخصصة بمثابة العمود الفقري للهيكلية المالية للصندوق. ومن خلال تعبئة هذا التمويل المرن المتعدد السنوات، يتواءم الصندوق مع تأكيد اتفاق التمويل على تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية للأولويات الوطنية من خلال حلول أكثر تكاملا.

38- ويسعى اتفاق التمويل إلى التصدي للتحديات المرتبطة بارتفاع مستويات التخصيص، مع الاعتراف بأن اتباع نهج متوازن في التمويل يمكن أن يحسن الكفاءة والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. ولدعم ذلك، يشجع اتفاق التمويل الدول الأعضاء على النظر في خيارات مثل الحد من التخصيص، وتقديم مساهمات مرنة متعددة السنوات، وزيادة التمويل المجمع. ويتبع نموذج تجديد موارد الصندوق هذه الرؤية من خلال تجميع الموارد بما يتماشى مع دورة تجديد الموارد، وتعزيز ترتيبات التمويل المشترك وتعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين.

39- وبالإضافة إلى ذلك، يُجري الصندوق تنفيذ استراتيجيته لعام 2021 بشأن الموارد التكميلية، وتعزيز إدارة وتعبئة الموارد المخصصة للتمويل المشترك لاستثمارات الصندوق والمبادرات المواضيعية المتعلقة بمهمة الصندوق وأولويات تجديد الموارد. ومن خلال التركيز على التمويل الأساسي المرن، ومع تعبئة الموارد الإضافية والاستفادة منها بفضل الوضع الفريد للصندوق كمؤسسة تمويل إنمائي تتمتع بتصنيف ائتماني قوي، يعد الصندوق في وضع جيد يسمح له بالاستثمار استراتيجيا في المجالات الرئيسية المتوافقة مع هدفَي التنمية المستدامة 1 و2.

40- وعلاوة على ذلك، يساهم الصندوق – في دعم كامل لمبادئ اتفاق التمويل – بنشاط في آلية تقاسم تكاليف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تدعم نظام المنسقين المقيمين. وعن طريق الوفاء بالتزاماته المالية تجاه ترتيبات التمويل المشترك هذه، يؤكد الصندوق تفانيه في تعزيز قدرة نظام المنسقين المقيمين على تنفيذ مهمته بفعالية. وقد أبدى الصندوق التزاما ماليا بمجالات تقاسم التكاليف المحددة، على النحو المبين أدناه:

(1) على مدى السنوات الست الماضية، أدى اتفاق تقاسم التكاليف الخاص بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لدعم نظام المنسقين المقيمين إلى زيادة كبيرة في المساهمة السنوية، من 360 700 دولارا أمريكيا في عام 2017 إلى 1.4 مليون دولار أمريكي في عام 2021، ثم إلى 1.681 مليون دولار أمريكي في عامَي 2022 و2023. وبالنسبة لعام 2024، وكإجراء مؤقت، جرى الحفاظ على حصة تقاسم التكاليف عند نفس مستوى عام 2023 (1.681 مليون دولار أمريكي) في انتظار الاستعراض الشامل لصيغة تقاسم التكاليف الذي سيُجرى بناء على مداولات الدول الأعضاء بشأن نموذج تمويل نظام المنسقين المقيمين.

(2) باستخدام صيغة تقاسم التكاليف، زاد الصندوق مساهمته في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن من 695 158 دولارا أمريكيا في عام 2019 إلى 067 191 دولارا أمريكيا في عام 2020. وبلغت المساهمة 650 304 دولارا أمريكيا في عام 2021 و402 296 دولار أمريكي في عام 2022، و500 257 دولار أمريكي في عام 2023.

(3) يواصل الصندوق دعم مساهمات تقاسم التكاليف للجنة الخدمة المدنية الدولية وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، والتي بلغ مجموعها حوالي 000 100 دولار أمريكي في عام 2020 و000 98 دولار أمريكي في عام 2021، وارتفعت إلى 764 110 دولارا أمريكيا في عام 2023.

(4) يواصل الصندوق الاستفادة من خدمات وكالات الأمم المتحدة التي تحظى بحضور ميداني كبير وتقدم خدمات مالية وإدارية وخدمات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية مقابل رسوم، على أساس الدفع لكل استخدام على حدة.

41- وفي عام 2023، واصل الصندوق تقديم ضريبة التنسيق البالغة 1 في المائة امتثالا لقرار الجمعية العامة 279/72.

واو- تعزيز الكفاءة من خلال تسيير الأعمال المشتركة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

42- حققت إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نتائج كبيرة، حيث ولدت ما يقرب من 553 مليون دولار أمريكي من مكاسب الكفاءة على نطاق المنظومة في عام 2023.[11] وتسلط هذه الحصائل الضوء على فعالية تسيير الأعمال المشتركة في تحقيق وفورات في التكاليف وإدخال تحسينات تشغيلية. واسترشادا بمبادئ مثل تحديد التكلفة والتسعير، ورضا العملاء وبيان الاعتراف المتبادل، دعم الصندوق هذه الجهود عن طريق ضمان تنفيذ مكاتبه القطرية لاستراتيجيات تسيير الأعمال كجزء من أهداف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا.

43- ويعكس تنفيذ الصندوق الكامل لاستراتيجيات تسيير الأعمال في جميع المكاتب القطرية التزامه بإطلاق العنان للكفاءات والوفورات داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد أثبتت هذه الاستراتيجيات أهميتها المحورية في تبسيط العمليات وتعزيز التعاون على المستوى القطري. وقد أظهرت مبادرات استراتيجيات تسيير الأعمال المشتركة بين الوكالات تحسينات كبيرة، بما في ذلك زيادة الكفاءة بنسبة 144 في المائة في عام 2020، مع توقع تحقيق فوائد مستمرة من خلال مكاتب الدعم المشتركة وأماكن العمل المشتركة. وتؤدي الخدمات المشتركة ذات الأثر الكبير، مثل التوريد والطاقة المتجددة، إلى زيادة تعزيز جودة الخدمات وتشجيع أفضل الممارسات وخفض التكاليف. ويستعرض الصندوق اتفاقات استراتيجيات تسيير الأعمال السنوية ويوقعها بنشاط، مما يعزز التزامه بالعمليات التعاونية.

44- ويدعم الصندوق بنشاط إنشاء مكاتب الدعم المشتركة، وهي مبادرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تهدف إلى توحيد ممارسات الأعمال وتعزيز الكفاءة التشغيلية. والمرحلة الأولى، التي تشمل 66 خدمة أساسية في مجالات مثل التوريد والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في طريقها للانتهاء بحلول نهاية عام 2024. وحاليا، تدير ستة أفرقة قطرية للأمم المتحدة - بما في ذلك في البرازيل وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة - مكاتب الدعم المشتركة التي يستفيد منها الصندوق للوصول إلى الخدمات المشتركة. واستكمالا لذلك، توفر الخدمات المشتركة العالمية دعما مستقلا عن الموقع، وتستفيد من المنصات الرقمية لمعالجة منهجيات العمل المتطورة والتقدم التكنولوجي. وقد حدد الصندوق 42 خدمة للتوسع، مع التركيز على مجالات مثل توريد المركبات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والموارد البشرية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأسطول مع برنامج الأغذية العالمي.

45- ونظرا لحجم الصندوق وقيود موارده، تعتمد المنظمة على تسيير الأعمال التعاوني الذي تستضيفه الوكالات المحلية لتعزيز كفاءة التكاليف والحد من التكرار. وعلى سبيل المثال، تُدار كشوف الرواتب للموظفين المعينين محليا من خلال المركز العالمي للخدمات المشتركة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين تُجرى عمليات مراجعة الوظائف عبر مركز OneHR. كما تدعم مكاتب الدعم المشتركة المنشأة حديثا، كما هو الحال في كينيا، التوظيف المحلي. وتتولى في المقام الأول الوكالات المضيفة المحلية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التعامل مع الخدمات المالية، مثل تجهيز الفواتير وخدمات الدفع، في حين يجري توريد العناصر المتخصصة، بما في ذلك المركبات المدرعة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (Web Buy Plus). ويمكن الوصول إلى الخدمات الإدارية - التي تتراوح من الاستخدام المشترك للسيارات إلى الإجلاء الطبي - عبر نظم مشتركة مثل مركز الحجز التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

[11] https://unsdg.un.org/latest/stories/delivering-efficiently-multiplying-results-development.

46- وأدى استخدام أماكن العمل المشتركة إلى زيادة تعزيز كفاءة الصندوق. ويوجد الآن أكثر من 61 في المائة من مكاتب الصندوق في أماكن عمل مشتركة، وهو ما يتجاوز الهدف الذي حددته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد أدت هذه الترتيبات، التي تنطوي على تقاسم الموارد، والبنية التحتية الأمنية المشتركة والمرافق المجانية التي تقدمها الحكومة في مواقع مثل مصر والسنغال، إلى انخفاض كبير في تكاليف التشغيل. وتسهل المبادرة أيضا توسيع نطاق الخدمات، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن، وهو ما قد يكون تحقيقه صعبا بخلاف ذلك.

رابعا- الخاتمة

47- يظل الصندوق ثابتا في التزامه بدعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يتواءم مع القرارات الرئيسية للجمعية العامة. وكانت مساهمات الصندوق المالية حجر زاوية في هذا الالتزام، مع الزيادة الكبيرة في الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين من 360 700 دولارا أمريكيا في عام 2017 إلى 1.6 مليون دولار أمريكي في عام 2024. وتؤكد هذه المساهمات تفاني الصندوق في تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة وتشجيع زيادة الكفاءة التشغيلية. ومن خلال مواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، يضمن الصندوق التماسك في عملياته ويزيد من أثره على المجتمعات المحلية الريفية.

48- وبالتطلع إلى المستقبل، قد تستمر تحديات مثل محدودية الموارد والحاجة إلى الحفاظ على المواءمة مع مختلف أولويات إصلاح الأمم المتحدة. ولمعالجة هذا الأمر، سيواصل الصندوق تعزيز شراكات أعمق، والاستفادة من حلول التمويل المبتكرة، وإعطاء الأولوية للشفافية والمساءلة في تقاريره. ومن خلال مواصلة تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وضمان الاستخدام الفعال للموارد، يؤكد الصندوق من جديد دوره المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحويل حياة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية في جميع أنحاء العالم.

Common premises (CPs) status in IFAD duty stations

Table 1
Common premises (CPs) status in IFAD duty stations

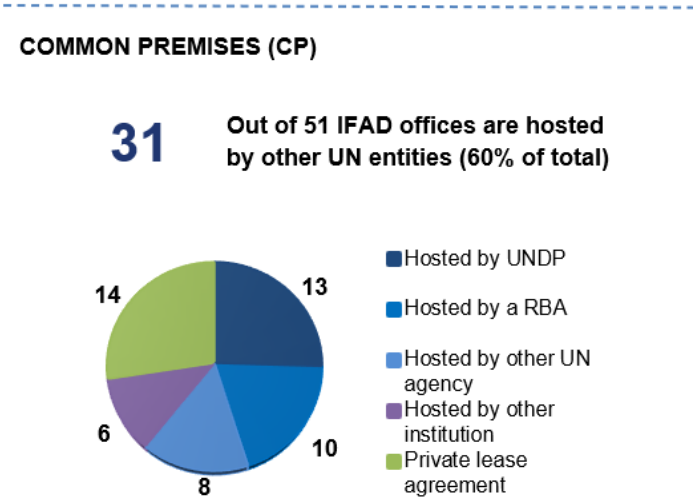

The target for United Nations entities was to achieve 50% Common Premises by 2021.UN agencies are still working towards that target. As of November 2023, 31% of the 3579 premises were Common premises accommodating 55% of United Nations personnel.

IFAD is fully on track. In 31 field offices (61%), IFAD is either co-locating with another United Nations agency or entity, or residing within a United Nations House or United Nations compound:

- 13 (26%) IFAD offices are hosted by UNDP
- 10 (18%) IFAD offices are hosted by FAO or WFP
- 8 (16%) IFAD offices are hosted by other United Nations agencies (including United Nations House or compound)
- 6 (12%) IFAD offices are hosted by other government or international institutions
- 14 (28%) IFAD Offices are stand-alone leased from private lessors either directly by IFAD or through UN

Country level examples of IFAD engagement in the implementation of United Nations reform products

Country	Participated in Common Country Analysis (CCA)	Participated in UNSDCF Design or Co-Signatory	RBA Joint Country Strategies	Deepening Project-Level Partnerships
Algeria		Participated and signed as non-resident Agency.		
Argentina	•	Signed UNSDCF as Country Director.		
Bangladesh	•	Co-signatory of UNSDCF.	Developed streamlined gender strategy with RBAs.	Collaboration with FAO on the Smallholder Agriculture Competitiveness Project; exploring partnerships with ILO and UNICEF.
Belize	•	Signed the MSDCF.		
Benin		Co-signatory of UNSDCF.		Working with WFP on school garden programs; FAO providing technical assistance for project implementation.
Bhutan		Co-signatory of UNSDCF.		Designed a $30m project with WFP; includes climate adaptation with GAFSP funding.
Bolivia		Signed and approved UNSDCF.		
Brazil		Signed UNSDCF 2023-2027.		
Burkina Faso				Regional SD3C operation in G5 Sahel with FAO and WFP; addressing security and climate issues.
CAR	•			
Cambodia		Co-signatory of UNSDCF.		
Cameroon		Signed UNSDCF 2022-2026.		
China	•			Joint RBA efforts on technology and gender initiatives; SSTC monitoring workshop with FAO and UNICEF.

Cuba	●	Co-signatory of UNSDCF.		Coordination with FAO and WFP for sustainable agriculture programs.
DRC		Signed UNSDCF.		
Dominican Republic		Co-signatory of UNSDCF.	Engaged in PRORURAL Inclusivo y Resiliente with RBAs.	
Ecuador	●		Participated in national discussions on sustainable food systems with FAO/WFP.	Implemented the Joint Programme on gender-transformative approaches with FAO and WFP.
Egypt	●			
El Salvador	●	Co-signatory of UNSDCF.	Collaborated with FAO and UNESCO for SDG Fund proposal.	Collaboration with FAO on Reclima and Rural Adelante; monthly synergy meetings.
Ethiopia		Signed UNSDCF.		
Gabon	●			
Gambia (The)	●			
Georgia	●	Co-signatory of current UNSDCF (2021-2025).		
Guatemala	●	Co-signatory of UNSDCF.		
Guinea Bissau	●			
Haiti	●	Signed UNSDCF in 2023.		
Honduras		Co-signatory of UNSDCF.		
India	●			Collaboration with ILO on disability-inclusive projects; coordination with ESCAP for cross-border efforts.
Indonesia	●	Co-signatory of UNSDCF.		Collaboration with UNDP on TEKAD project and ILO on YESS youth skills development.
Iraq				Contracted FAO and WFP for service provision in IFAD-funded Smallholder

				Agriculture Revitalization Project (SARP).
Kenya	●			
Kyrgyzstan	●	Co-signatory of UNSDCF.		Supported UNCT common action on preparing NDC; collaborated with FAO on an e-agriculture agenda.
Lao PDR		Signed UNSDCF 2022-2026.		Agriculture for Nutrition (AFN) project as a tri-partite collaboration with FAO and WFP.
Liberia	●			
Madagascar	●			FAO and WFP partnerships in inclusive agricultural value chains and food processing.
Malawi	●	Signed UNSDCF 2024-2028.		Collaborated with FAO on a $52m GCF project and UNOPS on resilience programs.
Maldives	●			
Moldova	●			
Mongolia	●			
Morocco	●			
Mozambique		Signed UNSDCF.		
Nepal		Signed UNSDCF 2023-2027.		
Nigeria	●	Signed UNSDCF 2023-2027.		
Pakistan	●	Signed UNSDCF 2023-2027.		
Panama	●	Signed UNSDCF.		
Peru	●			
Philippines	●	Signed UNSDCF 2024-2028.		Core group collaboration with FAO, WFP, UNICEF for national food system dialogues.
Rwanda	●			
Sao Tome and Principe				Implemented school feeding and youth employment programs with WFP and ILO.
Senegal	●	Signed UNSDCF 2024-2028.		
Sierra Leone	●	Signed UNSDCF 2025-2030.		Partnership with WFP for market access and value addition.

South Sudan		Signed UNSDCF extension.		
Sri Lanka	●	Co-signatory of UNSDCF 2023-2027.		
Tajikistan	●			
Tanzania	●			Joint action plan with WFP for rural women's empowerment and digital transformation.
Türkiye	●			
Uganda		Signed UNSDCF.		
Uzbekistan		Participating; co-signatory of UNSDCF.		
Vietnam	●			FAO and IFAD collaboration on climate-smart agriculture in the Mekong Delta.
Yemen				FAO and WFP implementing rural livelihood projects in collaboration with IFAD.
Zambia	●	Contributed towards the drafting and finalization of the UNSDCF (2023-2027).		Supported Zambia National Agribusiness Development Strategy and finalized livestock policies.